

المَهِيَّةُ الْمَنْظَمَةُ لِلَاِتِصَالَاتِ تَصْدِرُ ثَلَاثَةَ تِرَاطِيْخِيْسَ مُؤَقَّتَةً

«ترايسات» و«أ.سي.أن.سي.» و«وايفز» أُن تكون قادرَةً على تركيب وتشغيل شبكات خاصة بها. وهذا ما يرفع عدد مقدمي الخدمة المرخص لهم مع شبكاتهم الخاصة إلى ٤.

وسوف تستخدم الشركات المُرخص لها حيز الترددات المُخصص لها على أساس وطني، لتأمين خدمة الانترنت والبيانات من خلال «الحزمة العريضية»، بما يشكل تاليًا قيمة مضافة لسوق الاتصالات اللبناني.

في حين تنتظر «المَهِيَّةُ الْمَنْظَمَةُ لِلَاِتِصَالَاتِ» سريان خطة توزيع حيز الترددات، ونظام منح الترخيص، فقد كررت التزامها بحماية سوق مفتوحة وشفافة وتنافسية. ويعتبر إصدار التراخيص الموقته للثلاثة الجديدة خطوة إلى الأمام، تساهم في تعزيز المنافسة في سوق الاتصالات اللبنانية، وتشكل محطة مهمة باتجاه تحرير السوق.

منحت «المَهِيَّةُ الْمَنْظَمَةُ لِلَاِتِصَالَاتِ» في لبنان ثلاثة تراخيص موقته لثلاث شركات لبنانية، هي: «TRISAT SARL»، «LCNC SAL»، و«A.S.I.A.N. SAL»، و«WAIFZ Waves SAL».

وكانت هذه الشركات قد منحت وفق الأصول، تراخيص اتصالات قبل بدء نفاذ القانون رقم ٤٣١، لكن مجلس شورى الدولة أعاد العمل بها لاحقًا العام ٢٠٠٣.

وفقاً لمبدأ المساواة في معاملة مقدمي خدمات الاتصالات في كل أنحاء لبنان، اتبعت «المَهِيَّةُ الْمَنْظَمَةُ لِلَاِتِصَالَاتِ» سياسة منح تراخيص الاتصالات الموقته لكل الشركات التي كانت مرخصة قبل استحداث المَهِيَّة. ومن هذا المنطلق، منحت التراخيص الثلاثة لشركات «ترايسات» و«أ.سي.أن.سي.» و«وايفز». بناءً على هذه التراخيص، يتعين على شركات